بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اليوم العالمي للبيئة

المنامة 5 يونيو 2013

تزامناً مع ذكرى احتفال الأمم المتحدة باليوم العالمي للبيئة الموافق 5 يونيو من كل عام، والذي اختارته الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره يصادف ذكرى افتتاح مؤتمر ستوكهولم في عام 1972 المعني بالمحافظة على البيئة، فان المؤسسة الوطنية تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود للحفاظ على البيئة وضمان التنمية المستدامة، والتي أكدها دستور المملكة في المادة 9/ج، حيث: "تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية ."

ويحمل اليوم العالمي للبيئة هذا العام شعار "فكّر، كُل، وفّر" والذي يركز فيه على مواجهة التحدي العالمي لخفض فقدان وهدر الطعام، وضرورة تبني حلول مبدعة ومبتكرة أكثر استدامة تهدف إلى ترشيد الغذاء، حيث تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى انه كل عام يُهدر 1,3 مليار طن من الأغذية، وتشير الإحصاءات إلى أن شخصاً واحداً من بين كل سبعة أشخاص في العالم ينام جائعاً كل ليله، وأن أكثر من 20 ألف طفل دون سن الخامسة يموتون كل يوم من الجوع .

ولقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 25 على الحق في الغذاء باعتبار حقا من حقوق الإنسان الأساسية، حيث نص على أنه: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل...". كما أكدت المادة 2/11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات المفهوم، حيث نصت على انه: "واعترافا بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي: (أ) تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها، (ب) تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعا عادلا في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء."

وعليه تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والتي أُنشئت بموجب الأمر الملكي رقم 46 لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم 28 لسنة 2012 في هذه المناسبة الى ضرورة تضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية من أجل الاهتمام بحق البيئة والتغذية، والعمل على تطوير الآليات المستخدمة لتنمية القطاع الزراعي، ووضع سياسات عامة ملائمة لاتخاذ الخطوات الكفيلة لضمان تحقيق البيئة المستدامة، ودعم النظام الغذائي المتكافئ لجميع البشر لمناهضة المجاعة.

* * *